

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من صندوق التحالف من أجل الدفاع ومنظمة المرأة من أجل المرأة، وهما منظمات غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

191213 181213 13-59655X (A)



بيان

أهمية صحة الأم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

صندوق التحالف من أجل الدفاع هو تحالف قانوني دولي لا يستهدف الربح، يضم أكثر من ١٠٠ ٢ محام منصرفين إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية. وقد ترفع الصندوق في عدة قضايا أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقدم أيضا شهادة خبرة إلى البرلمان الأوروبي وكونغرس الولايات المتحدة. وهو حاصل على اعتماد كامل لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي (وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية والبرلمان الأوروبي). ومنظمة المرأة من أجل المرأة هي منظمة غير حكومية معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعمل على تعزيز حقوق الإنسان الأساسية للمرأة، مع التركيز بشكل خاص على تحسين حياة الريفيات في مختلف مجتمعات السكان الأصليين في المكسيك.

إننا نسلم بأن من المحتتم، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، أن تقوم جميع عمليات الأمم المتحدة على احترام الحقوق الأساسية التي هي الأساس الذي أنشئت عليه المنظمة. ويرد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن "تجاهل حقوق الإنسان وازدراءها قد أفضيا إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وأن البشر قد نادوا ببزوغ عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ما ترنو إليه نفوسهم". فإذا قيّدنا هذه الحقوق، تعرضنا لخطر فقد الحرية والسلام اللذين ساعدت الأمم المتحدة على إقامتهما في أنحاء عديدة من العالم.

إننا ندعو الدول الأعضاء إلى أن تؤكد من جديد ما لنا من حقوق إنسان راسخة، مع اهتمام خاص بالنساء والفتيات. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف، فإننا ندعو الأمم المتحدة إلى التركيز بصفة خاصة على الغاية ٥ - ألف: تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع. إن التزامنا ببلوغ الأهداف يقتضي ألا نسمح أكثر من ذلك بحدوث وفيات جديدة. ومن المهم للغاية أن تعكس الاستنتاجات المتفق عليها في هذه الدورة التزاما مشتركا بحماية الأمهات والأطفال، فمن الممكن أن نحب هاتين الفئتين معا.

لقد شهدنا إنجازات كثيرة تتعلق بالغاية ٥ - ألف. وتقول منظمة الصحة العالمية إن الوفيات النفاسية في العالم تراجعت بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. ومن الواضح مع ذلك أنه لا غنى عن زيادة الاهتمام بهذه الغاية إذا أردنا بلوغ هدفنا. فقرابة ٩٩ في المائة من الحوامل اللاتي يتوفين هن من العالم النامي. وتقول منظمة الصحة العالمية إن احتمال وفاة المرأة أثناء الحمل أو بعده يصل إلى ١ من كل ٣ ٨٠٠ في

العالم المتقدم. أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فإن النسبة تصل إلى ١ من كل ٣٩. وتشير هذه الإحصاءات إلى أن أسباب الوفيات النفاسية تعود إلى الفقر وعدم وجود هيكل أساسي حاسم الأهمية للرعاية الصحية. وهناك أربعة أسباب مباشرة للوفاة النفاسية: التريف، والعدوى، وارتفاع ضغط الدم، والولادة المتعسرة. ومن هنا فإن الحل يتمثل في ضمان حصول كل امرأة على رعاية عالية الجودة قبل الولادة، وزيادة عدد القابلات الماهرات، وتعزيز نظم الرعاية الصحية، والتركيز على تعليم النساء، والحد من الفقر.

ويرى بعض الوكالات والمنظمات غير الحكومية في الإجهاض سببا خامسا للوفيات النفاسية. ومع أن النساء يمكن أن يمتن بسبب الإجهاض، فإنه لا يمكن اعتباره سببا للوفيات النفاسية، لأن ذلك لا يفسر سبب وفاة النساء أثناء الولادة. والدعوة إلى "الإجهاض الآمن" لا تساعد على تلبية احتياجات النساء اللاتي يرغبن في الإتيان بأطفالهن إلى العالم بسلام. ولهذا السبب فإننا ندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التركيز على الأسباب الأربعة التي تمثل الغالبية العظمى من الوفيات النفاسية.

وإذا كنا نريد النجاح في الحد من معدلات الوفيات النفاسية المرتفعة للغاية في البلدان النامية، فإن علينا النظر في مثالي أيرلندا وشيلي، فهما بلدان لديهما معايير غير عادية لرعاية صحة الأم. إن أيرلندا أكثر أماكن العالم أمانا لولادة الأم الحامل. وبعد أن حظر هذا البلد كل عمليات الإجهاض تقريبا في عام ١٩٨٣، عزز تركيزه على توفير رعاية عالية الجودة قبل الولادة، وارتقى إلى مصاف النماذج الدولية فيما يتعلق بصحة المرأة. ووضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا البلد في المرتبة الأولى في عام ٢٠٠٥ والثالثة في عام ٢٠٠٨ في تسجيل أدنى معدل عالمي للوفيات النفاسية. وتشير البراهين الموثقة بشكل واف إلى أن الأطباء الأيرلنديين، في الحالات الطارئة، يقطعون بالفعل أي مسافة لإنقاذ حياة الأم والطفل، مبرهنين بذلك على إمكان أن يحظيا معا بالحب.

وبعد حظر الإجهاض في شيلي في عام ١٩٨٩، شهد البلد تراجعاً هائلاً في عدد الوفيات النفاسية (٦٩,٢ في المائة). وتفخر شيلي الآن بثاني أدنى معدل للوفيات النفاسية في نصف الكرة الغربي بعد كندا. ويكشف تحليل غير مسبوق لبيانات الأمومة في ٥٠ عاما في شيلي عن عاملين أساسيين. فأولا لا يؤثر تقييد الحصول على خدمات الإجهاض سلبا على الوفيات النفاسية. والواقع أن حظر الإجهاض في شيلي أدى إلى تحسن واسع النطاق في صحة الأم في البلد. فالاهتمام بخدمات الرعاية الصحية المنقذة للأرواح، كالأستعانة بالقابلات الماهرات وتحسين الهياكل الأساسية للرعاية الصحية والنقل، له أثر مثير للاهتمام

على الحمل والولادة الآمنين للأم. وثانياً توضح بيانات شيلي أن مستوى تعليم النساء هو أهم عامل وحيد في خفض معدل الوفيات النفاسية.

وتجعل شيلي من قضية تعليم النساء أساساً لمكافحة الوفيات النفاسية. فكلما كانت المرأة أكثر تعليماً، زادت قدرتها على الوصول إلى موارد الرعاية الصحية المتاحة لها، ومنها القابلات الماهرات للتوليد. إننا نرحب بموضوع الاستعراض لعام ٢٠١٤، حيث إن الحصول على التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية له نتائج عديدة فيما يتعلق بقدرة النساء والفتيات على النجاح والتمتع بحياة صحية.

إننا نؤكد أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع. وفي الأسرة يتعلم النساء والرجال الكثير من دروس الحياة الأساسية. ومن المهم للغاية أن تعترف الاستنتاجات المتفق عليها في هذه الدورة بالدور الحيوي للأسرة في بلوغ الأهداف الإنمائية. وإذا كان من واجب الدولة إتاحة الحصول على التعليم، فإن الأسرة هي المعلم الأول والأساسي للأطفال. وإذا كنا نريد التركيز على التعليم باعتباره حلاً بالغ الأهمية للوصول إلى صحة محسنة للأم في العالم النامي، فإنه يتعين علينا أيضاً مساندة الأسر القوية باعتبارها عماد المجتمع المزدهر.

الاستنتاج

لا بد من تمكين النساء من ممارسة حقوقهن الأساسية ليصبحن أمهات ويأتين بأطفال إلى العالم بسلام، أياً كان محل إقامتهن. إننا إذ نتطلع إلى اختتام الأهداف الإنمائية وتحديد أهداف التنمية المستدامة، نرى أن من المحتم على الدول الأعضاء البرهنة على التزامها بخفض معدلات الوفيات النفاسية في العالم النامي وتمكين النساء في كل مكان من التمتع بحياة صحية. إن دراسات الحالات الفردية الواردة أعلاه توضح إمكانية أن نحب الأم والطفل معاً، وأن أساس الرعاية الناجحة لصحة الأم هو النساء المتعلمات. فالنساء المتمتعات بالصحة والمتعلمات قادرات على تحسين حياتهن وتطوير مجتمعاتهن. إننا لن نحقق الأهداف الإنمائية إلا بكفالة الحقوق الأساسية للنساء والفتيات والاستثمار في صحتهن وتعليمهن.